نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية

الاحتفال بالذكرى العاشرة

الأمم المتحدة

نيويورك

١٧ تموز/يولية ٢٠٠٨

ملاحظة:

تتألف رموز وثائق جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية من حروف وأرقام، ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

صدر عن سكرتارية جمعية الدول الأطراف

Secretariat, Assembly of States Parties
International Criminal Court
P.O. Box 19519
2500 CM The Hague
The Netherlands

asp@asp.icc-cpi.int
www.icc-cpi.int

الهاتف: ٩٨٠٦ ٥١٥ ٧٠ (٣١)

الفاكس: ٨٣٧٦ ٥١٥ ٧٠ (٣١)

منشورات المحكمة الجنائية الدولية
ISBN No. 92-9227-137-7

الطبعة الأولى ٢٠٠٩

النسخة الثانية ٢٠٠٩

كافة الحقوق محفوظة © للمحكمة الجنائية الدولية ٢٠٠٩
All rights reserved
Printed by DeltaHage, The Hague

صورة الغلاف ©: السيد لويس مورينو- أوكامبو، صاحب السعادة السيد بان كي-مون،صاحب السعادة السيد برونو ستاغنيو أوغارتي ،السيد فيليب كيرش و السيد أندريه لابيرير.

تتوفر البيانات المرفقة في هذا المنشور و بلغات أخرى و كذلك صور فوتوغرافية في موقع المحكمة الالكتروني تحت جمعية الدول الأطراف http://www.icc-cpi.int/Menus/ASP.

المحتويات

الصفحة

الديباجة..... الخامسة

الخطاب الافتتاحي

١. صاحب السعادة السيد برونو ستاغنيو أوغارتي

رئيس جمعية الدول الأطراف..... ٣

الخطابات

٢. صاحب السعادة السيد بان كي-مون

الأمين العام للأمم المتحدة..... ٧

٣. السيد فيليب كيرش

رئيس المحكمة الجنائية الدولية..... ١١

٤. السيد لويس مورينو- أوكامبو

المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية..... ١٥

٥. السيدة سيمون فايل

رئيسة مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا..... ٢١

٦. السيدة روث وايدنبوش

عضو برلمان سورينام، شبكة البرلمانيين من أجل عمل عالمي..... ٢٥

٧. السيد بيل بيس

منظم اجتماعات تحالف المنظمات غير الحكومية للمحكمة الجنائية الدولية..... ٢٩

البرنامج

البرنامج..... ٣٧

الديباجة

بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لإقرار نظام روما الأساسي، و الذي تزامن مع الذكرى الخامسة لدخول النظام الأساسي حيز النفاذ، احتشدت الدول الأطراف و المجتمع المدني في مقر الأمم المتحدة، و الذي جرى فيه جزءٌ كبيرٌ من المفاوضات بشأن مشروع النظام الأساسي، للاحتفال بالفوز التاريخي و للتفكير في وسائل لمساعدة المحكمة على تنفيذ ولايتها.

و خلال عقداً منذ إقراره، دخل النظام الأساسي حيز النفاذ في وقت سابق لما كان متوقع ، مما أدى إلى ظهور العديد من التحديات الملازمة لإنشاء مؤسسةٍ جديدةٍ. و بعد التغلب على العقبات القانونية و اللوجستية و الإدارية في مرحلة البداية، باشرت المحكمة أعمالها، و أصبحت تتعامل مع العديد من الحالات و التحقيقات، فضلا عن الإجراءات القضائية. إن أنشطة المحكمة الفعالة كانت نتيجةً للإحالات من الدول، وكذلك من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

على الرغم من أن المحكمة لم تكمل دورة كاملة من التحقيق و المحاكمة، إلا أن دعمها من قبل المجتمع الدولي قد استمر بالتعزيز، و كما يتضح ذلك من خلال انضمام دولتين إضافيتين في تموز/يولية ٢٠٠٨، مما جعل العدد الإجمالي للدول الأطراف ١٠٨.

يأمل منظمي هذه الاحتفالية، و البعثة الدائمة لليختنشتاين لدى الأمم المتحدة، و التحالف من أجل المحكمة لجنائية الدولية، أن يساهم نشر هذا المطبوع في زيادة الوعي وتقديم الدعم للمحكمة.

سعادة السفير

السيد كريستيان ويناويسير

الممثل الدائم لليختنشتاين لدى الأمم المتحدة

تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨

الخطاب الافتتاحي

صاحب السعادة السيد برونو ستاغنيو أوغارتي*

نيابةً عن جمعية الدول الأطراف للمحكمة الجنائية الدولية، فإنه لشرف كبير أن أرحب بكم في هذا الحفل لإحياء الذكرى السنوية العاشرة لإقرار نظام روما الأساسي.

يتزامن هذا الحدث مع التطورات المهمة التي تحدث في المحكمة و حينما التحديات التي ينبغي مواجهتها في المستقبل القريب تبدو شاقة، ليس فقط للمحكمة، بل للمجتمع الدولي برمته. وخصوصاً، و نحن الآن في مواجهة مع مسائل هامة متعلقة بضرورات السلام والعدالة. إن القرار الذي أعلنه المدعي العام السيد لويس مورينو- أوكامبو يوم الاثنين لتقديم قضية ضد رئيس السودان، عمر حسن احمد البشير لجرائم إبادة جماعية و جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في دارفور، هو تطور هام في هذا الصدد. و نحن نقف لمصلحة العدالة، و كدولٍ أطراف في نظام روما الأساسي، يستوجب الأمر منا القلق، ليس فقط بسبب القتال، بل بسبب الاقتتال، سواء كان في السودان أو في أي مكان آخر.

إن الدول ١٠٧ الأطراف المجتمعة هنا اليوم تلتزم بأن لا تكون معتادةً على التهويل، و أن لا تشترك في إلقاء اللوم عن أحداث مضت، و أن لا تسعى إلى الحل من خلال التذرع بأنه "لن يحدث مجدداً" و الذي طالما استخدمه المجتمع الدولي للسماح بالشر أن يأخذ مجراه.

و كما نحن في مواجهة الشر، ساعون إلى القصاص من أسوأ أشكال الدمار والوحشية والقسوة كما يتصور البعض، يجب ألا نسمح للحق في قضيتنا من أن يقع في الشَرك. يجب أن نقف جنباً إلى جنب مع محكمتنا، و حياديتها، وتكاملها، و وعدها بالعالمية. نحن نقف أولا و قبل كل شيء للدفاع عن الإنسانية، لا عن السيادة.

واسمحوا لي، في هذا اليوم، أن نشيد بجميع الذين ساهموا في إنشاء المحكمة، الدول والوفود الذين تفاوضوا على نظام روما الأساسي والقواعد المكملة له، و المندوبين أو الخبراء الذين تولوا الأدوار في المكتب وغيرها من الهيئات الفرعية التابعة للجمعية.

كما نعترف بالدور الحيوي الذي لعبته المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية طوال هذه العملية. و لابد لي أن أذكر على وجه الخصوص الأمم المتحدة و التحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية، اللذين و ببساطة، دونهما، ما كانت للمحكمة الجنائية الدولية أن توجد.

إن عام ١٩٩٨ يشكل نقطة تحول في نظام العدالة الجنائية الدولية. و إن تاريخ العدالة الجنائية الدولية سوف يشير إلى الفترة قبل و بعد إنشاء المحكمة. و بعد عقود من الانتظار، أصبح حلم رافائيل لمكن حقيقة، و حقيقةٌ دائمة. و قد اتبع خطواته العديد من المتطلعين الآخرين اللذين لا يعرفون الكلل و المؤمنين بقضية العدالة الدولية — و على وجه الخصوص أود أن أنوه بوجود بيننا السيد آرثر ن ر روبنسون والسيد بنجامين فيرنيز.

* رئيس جمعية الدول الأطراف ٢٠٠٥-٢٠٠٨.

إن شيئاً خاصاً قد حدث في روما، و هذا الشيء لا يستطيع وصفه بالشكل الصحيح إلا من كانت له فرصة المشاركة في مؤتمر روما. أنا لم تتاح لي الفرصة، لذلك فأنا في الحقيقة لست مؤهلاً لوصف كيف طغت على الوفود المشاركة روحية روما. ربما الرئيس فيليب كيرش، و الذي ترأس مفاوضات نظام روما الأساسي، يمكن أن يتقاسم معنا كيف جاءت روحية روما.

قبل تقديم ضيوفنا الكرام، اسمحوا لي أن أقتبس من شخص لسوء حظه قد شاهد جريمة إبادة جماعية مشاهدةً مباشرة: الجنرال روميو داليز في "مصافحة الشيطان"، وهو يحذرنا من أنه "أننا بحاجة إلى دراسة كيفية حدوث الإبادة الجماعية ليس من منظور توجيه اللوم – هناك الكثير يمكن الدوران حوله – لكن من منظور بأن كيف لنا أن نأخذ خطوات صلبة لمنع هذا الأمر من الحدوث مرة أخرى. و من أجل إكرام الموتى بالشكل الصحيح و احترام مقدرات الأحياء نحتاج إلى توجيه المساءلة و ليس توجيه اللوم."

وهذا هو بالضبط الهدف من المحكمة الجنائية الدولية، وهذا هو التزامنا كدولٍ أطراف. و نحن نجتمع للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لإقرار نظام روما الأساسي، فإن علينا ضمان الإبقاء على روحية روما ما بقيت الإنسانية، متى ما و أين ما اقتضت الضرورة، لمواجهة الشر وضمان مستقبل من دون الإفلات من العقاب لأسوأ الجرائم التي عرفها الإنسان.

الخطابات

صاحب السعادة السيد بان كي-مون*

يشرفني أن أرحب بكم هنا في مقر الأمم المتحدة لإحياء الذكرى العاشرة لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وهذا الحدث مناسبة للاحتفال كما هو فرصة للتأمل. ذلك أن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية هو لا شك من أكبر إنجازات القانون الدولي في القرن الماضي. بيد أن هذه المحكمة اليافعة تظل عملا جاريا؛ وجزءا هشا من جهد حاسم متواصل من أجل ترسيخ القانون والعدالة الدوليين.

لقد بدأت مكافحة الإفلات من العقاب بشكل جدي لدى إنشاء المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا. فقد كانت هاتان المحكمتان رائدتين في ظهور نظام العدالة الجنائية الدولية وتعزيز القانون الإنساني الدولي.

وأدى عملهما الخارق إلى إنشاء محافل أخرى لمكافحة الإفلات من العقاب. فاستفادت المحاكم المختلطة في سيراليون وكمبوديا من تجربة المحكمتين الأصليتين وأبانت عن المد المتزايد للقانون الجنائي الدولي.

وأثبت نجاح هذه المحاكم الخاصة عزم المجتمع الدولي على التصدي للجرائم الدولية ومهد السبيل لإنشاء منتدى دائم للتحقيق بشأن هذه الجرائم وملاحقة مرتكبيها - ألا وهي المحكمة الجنائية الدولية.

وتعتز الأمم المتحدة بعلاقتها بالمحكمة الجنائية الدولية. فقد قدمت منظمتنا المساعدة والدعم الحاسمين إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي أنشأت هذه المحكمة. ومنذ ذلك الحين، والتعاون بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية في توسع مطرد إلى أن أضحت مؤسستانا المستقلتان الآن تكمل إحداهما عمل الأخرى تماماً.

واليوم، يعتمد عمل الأمم المتحدة من أجل تعزيز السلام والتنمية وحقوق الإنسان اعتمادا شديداً على جهود المحكمة الجنائية الدولية من أجل النهوض بالعدالة وترسيخ حكم القانون.

وبما أننا كنا الشركاء المفضلين على مدى السنوات العشر الماضية، أود أن أغتنم هذه الفرصة للتأمل في بعض التحديات التي تواجهها المحكمة. وسيكون التصدي لهذه التحديات أمرا حاسما للمضي قدما في كفاحنا المشترك ضد الإفلات من العقاب.

أولا، ستتعزز المحكمة الجنائية الدولية بخطوات إضافية في اتجاه تحقيق قدر أكبر من العالمية. وتدعو هذه العالمية المتزايدة بطبيعتها إلى تنوع جغرافي في التحقيقات وغيرها من الأنشطة التي تضطلع بها المحكمة. ومن شأن هذه الخطوات أن تدحض أي تصور للخصوصية، حتى وإن فرضته الظروف.

* الأمين العام للأمم المتحدة.

ثانيا، على جميع الأطراف ذات المصلحة في المحكمة أن تمضي في عملية تعاونية للتعلم بعزم وحماس وإبداع وصبر. ويجب أن تسير هذه المبادرة وفق خطوط متعددة، اسمحوا لي بسرد بعض منها:

- علينا السعي إلى الموازنة الصحيحة بين واجب العدالة والسعي إلى تحقيق السلام. فلن يتم التسامح مع الإفلات من العقاب على الجرائم أبدا؛ والعفو عن مرتكبي الجرائم الدولية أمر غير مقبول. وعندما تواجهنا هذه المعضلات، يجب علينا أن لا نضحي بالعدالة قطعاً؛ فمن الحاسم أن لا يتأثر البحث عن الموازنة بين العدالة والسلام بتهديد ومركز من يسعى إلى الهروب من العدالة. هذا أمر رئيسي.
- علاوة على ذلك، يجب على المحكمة أن تواصل إظهار طابعها القضائي المحض، إضافة إلى استقلاليتها التامة. ولا شك لدي في أن الأمر سيكون كذلك. وعلى المجتمع الدولي قاطبة أن يتعلم بدوره أيضا احترام المحكمة الجنائية الدولية وقراراتها. وعلى أي سيتضرر نظامنا الدولي بكامله إذا لم تنفذ قرارات المحكمة وأحكامها بالشكل الصحيح.
- وختاما، لنعمل من أجل الاستمرار في تحسين التعاون بين المحكمة والأمم المتحدة بسبل تراعي المصالح المشروعة لكلا الشريكين. والأمم المتحدة مستعدة لاتخاذ جميع الإجراءات اللازمة، مع احترامها كما يجب للقواعد المعمول بها، من أجل تيسير المهمة النبيلة للمحكمة.

ويحول ضيق الوقت دون التعمق في جوانب أخرى على القدر نفسه من الأهمية وتستحق أيضا اهتمامنا وجهودنا. ومن ذلك الحاجة إلى الاهتمام الكامل والصحيح بالضحايا، وقدرة الدول على ملاحقة من يُزعم ارتكابه لجرائم دولية وعلى محاكمته وضرورة وضع استراتيجية للاتصال لإبراز دور المحكمة وعملها.

بدلا من ذلك، سأذكر دور المجتمع المدني بوصفه الجانب الثالث من التطور المتواصل للمحكمة الجنائية الدولية. فقد قامت المنظمات غير الحكومية بدور حاسم في إنشاء المحكمة، والمساعدة في نفخ عدد الدول الأطراف وفي تنفيذ نظام روما الأساسي على الصعيد الوطني. ولا يزال دورها اليوم مهما كما كان منذ عشر سنوات خلت. ونحتاج إلى التزامها المتواصل بمساعدة المحكمة على التطور والتقدم، وإلى ما تقدمه من دعم لضمان نجاح المحكمة.

كم مرةٍ في الماضي ظل مرتكبو أفظع الجرائم بدون عقاب. وظل أبشع المجرمين طلقاء. وحُرم العدالةَ ضحايا كانوا أشد المظلومين. لكن العقد الأول للمحكمة الجنائية الدولية يشير إلى وقوع قطيعة مع هذا الماضي التعيس. وحذار لمن يُحتمل أن يكونوا من مجرمي الحرب ومرتكبي الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية ألاَّ يحسبن أنفسهم من العقاب فالتين؛ وأنهم سيتهمون، وسيعتقلون، وسيُسألون.

لنحتفل بهذا الحدث اليوم وبالتقدم الكبير الذي أحرزناه في وقت قصير. ولنلتزم أيضا بأهداف ومُثل المحكمة الجنائية الدولية، وبإنهاء الإفلات من العقاب والمضي قدما في ترسيخ حكم القانون في كل جزء من العالم.

السيد فيليب كيرش*

أود أن أشكر الجمعية على تنظيمها لهذه الاحتفالات. وأود أيضا أن أشكر الأمم المتحدة على سماحها لنا باستخدام أماكنها اليوم؛ هذا المبنى ذاته الذي اقترحت فيه جمهورية ترينيداد وتوباغو بإيعاز من أرثر روبنسون، على الجمعية العامة إنشاء محكمة جنائية دولية. ومنذئذ ومؤسستانا في تعاون وثيق يجسده وجودنا اليوم في مقر الأمم المتحدة للاحتفاء بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية.

ولنا جميعا كل الحق في تهنئة أنفسنا بهذه الذكرى العاشرة لاعتماد نظام روما الأساسي. فبالنسبة للأمم المتحدة، يمثل هذا التاريخ تتويج ٥٠ عاما من الجهود الرامية إلى إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة. أما بالنسبة للدول، يجسد هذا التاريخ إنجازا رائعا للدبلوماسية الدولية. وبالنسبة للمنظمات غير الحكومية التي خاضت حملة من أجل إنشاء هذه المحكمة، يعد هذا التاريخ شاهدا على قدرة المجتمع المدني على تعبئة القوى السياسية على أعلى مستوى. وبالنسبة لضحايا أبشع الجرائم، يجسد هذا التاريخ حقهم في العدالة. وبالنسبة لنا جميعا، يشكل هذا التاريخ منعطفا في الكفاح ضد الإفلات من العقاب على أبشع الجرائم المرتكبة في جميع أنحاء المجتمع الدولي.

لقد كان اعتماد نظام روما الأساسي لحظة تاريخية. ذلك أن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية كان ضمن جدول أعمال الأمم المتحدة منذ الأربعينيات. غير أن إنشاءها استغرق ٥٠ سنة بسبب الحرب الباردة. ومع ذلك، كانت المحكمة في تلك الحقبة ضرورة كما هي اليوم. ولقد أثبتت لنا الأحداث التي وقعت في جميع أنحاء العالم في مناسبات عديدة العواقب الوخيمة التي يخلفها الإفلات من العقاب على ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

فبدون آلية فعالة تتيح محاكمة مرتكبي هذه الجرائم ومعاقبتهم، أمعن هؤلاء في جرمهم دونما خوف وحُرم الضحايا إنصاف العدالة لهم. فتزعزع الاستقرار في مناطق بكاملها ولاقت مجتمعات خارجة لتوها من النزاع صعوبات في تحقيق المصالحة.

وأمام عدم كفاية المؤسسات السياسية القائمة من أجل حل هذه المشاكل، تعين إنشاء مؤسسة مختلفة ليمثل أمامها مرتكبو أبشع الجرائم ليُسألوا عما ارتكبوه. ويُفترض أن تكون هذه المؤسسة عالمية النطاق، وتستفيد من الدعم الكبير للمجتمع الدولي. وأهم من ذلك، يُفترض في أي عمل من أعمال هذه المؤسسة أن يجسد التقيد الصارم بأولوية القانون.

ورغم العقبات السياسية لتلك الحقبة، لم ييأس المجتمع الدولي ولا كف عن بذل جهوده: إذ واصلت الدول والأمم المتحدة إلى جانب المجتمع المدني العمل على إنشاء محكمة جنائية دولية. وقد تم لهم ذلك باعتماد نظام روما الأساسي في ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٨.

* رئيس المحكمة الجنائية الدولية.

وبعد عشر سنين على روما، أصبحت المحكمة الجنائية الدولية واقعا وتعمل بكامل طاقتها. وبانضمام سورينام، تكون ١٠٧ دول قد صدقت على نظام روما الأساسي أو انضمت إليه. وأحيلت أربع قضايا إلى المحكمة. والمدعي العام بصدد إجراء تحقيقات وقد بدأ في القضايا حسب كل حالة. وأصدر القضاة اثني عشر أمراً بالتوقيف. وسلمت الدول أربعة مشتبه بهم إلى المحكمة. ويشارك الضحايا في الإجراءات. وبدأ الصندوق الاستئماني للضحايا، الذي تديره خمس شخصيات بارزة وترأسه السيدة سيمون فيل، في تمويل مشاريعه الأولى.

ورغم ذلك، ما زلنا في البداية من نواح عديدة. إذ لم نبدأ إلا في إدراك إمكانات المحكمة الجنائية الدولية. وستشهد السنوات القادمة استمرار تطور المحكمة وكامل نظام روما الأساسي. ومهما كان المستقبل، يظل دور المحكمة دائماً كما المحكمة نفسها. وتتمثل ولايتها الدائمة في إجراء تحقيقات وإجراءات قضائية عادلة ومستقلة ونزيهة في تقيد صارم بنظام روما الأساسي. ومع الوقت، ستنشئ المحكمة هيئة فقهية، لحل جميع المسائل التي تركها نظام روما الأساسي مفتوحة وبالتالي زيادة فعالية الإجراءات. وستواصل إعمال حقوق الضحايا فيما يخص المشاركة في الإجراءات.

وستعالج المحكمة في الوقت المحدد المسائل المتعلقة بجبر الضحايا. وستحترم مبدأ التكامل. وستحمي الضحايا والشهود في حالات النزاع. وبطبيعة الحال ستواصل دائما العمل على احترام حقوق المتهمين على أكمل وجه.

والمحكمة عازمة على القيام بهذه المهام على أعلى مستوى. غير أن نجاحها يتوقف في نهاية المطاف على من أنشأها وحدد ولايتها ووضع حدودا لعملها.

أولا، ينبغي القيام بمزيد من العمل لتحقيق عالمية التصديق على نظام روما الأساسي حتى تكون للمحكمة التغطية العالمية الحقيقية التي تصورها مؤسسوها.

ثانيا، سيصبح التعاون العملي بين الدول والمنظمات الدولية أكثر أهمية، لا سيما فيما يخص اعتقال المشتبه بهم، وحماية الشهود وإنفاذ الأحكام. فالدول الأطراف ملزمة بامتثال طلبات المحكمة، لكن بإمكان جميع الدول والمنظمات المساعدة في عمل المحكمة. وفي هذا السياق، أشكر الأمين العام على التزامه الشخصي إزاء المحكمة وعلى دعم الأمم المتحدة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لمسؤوليْن سيغادران منصبهما وهما السيد نيكولا ميشيل، وكيل الأمين العام للشؤون القانونية، والسيد جان-ماري غيهينو، وكيل الأمين العام لحفظ السلام، على إسهامها طيلة فترة ولايتهما.

ثالثا، ستزداد الحاجة إلى الدعم الدبلوماسي والتأييد العام. فكل بيان دعم للمحكمة – سواء أصدر عن الدول، أم المنظمات غير الحكومية، أم الجمعية العامة، أم مجلس الأمن – يساعد في تعزيز التعاون مع المحكمة وامتثال قراراتها القضائية. وبقدر ما كانت الظروف أصعب، كان الدعم أهم.

رابعا، وهو الأهم، يجب على الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني مواصلة احترام الولاية القضائية المستقلة للمحكمة ودعمها والدفاع عنها. ذلك أن فعالية المحكمة الجنائية الدولية تتوقف على مصداقيتها بصفتها مؤسسة غير سياسية. وأي جهود لاستغلال المحكمة لأغراض سياسية يجب نبذها. وأي محاولة لإخضاع تطبيق نظام روما الأساسي لاعتبارات غير قضائية يجب مقاومتها. هناك محكمة جنائية دولية واحدة فقط. ولا يمكن مقايضة مصداقيتها لأسباب انتهازية سياسية دون تحمل العواقب.

ليس نظام روما الأساسي مجرد معاهدة دولية. فهو تجسيد لمبادئ أساسية تنص على أن أبشع الجرائم لا يمكن أن تمر بدون عقاب، وأن من حق الضحايا اللجوء إلى القانون وأن السلام والأمن يتطلبان العدالة. هذه ليست أفكارا جديدة. إذ يمكن الرجوع إلى جذورها في أهداف الأمم المتحدة ومقاصدها ومبادئها. ما هو جديد هو وجود مؤسسة دولية دائمة لتحقيق هذه الأهداف ألا وهي معاقبة الأفراد على جرائمهم، وإسماع صوت الضحايا، وإقامة العدل بطريقة منصفة نزيهة ومستقلة.

في السنوات التي أفضت إلى عام ١٩٩٨ لم يكن هناك قط أي يقين بأن المحكمة الجنائية الدولية ستنشأ. وتطلب إخراج نظام روما الأساسي إلى النور جهودا حثيثة وتفانيا من الآلاف. وإذ يتراجع مؤتمر روما إلى داخل الذاكرة، يجب علينا أن نحافظ على الزخم الذي أدى إلى إنشاء المحكمة. ذلك دين في عنقنا لمن كدوا من أجل نظام روما الأساسي. ذلك دين في عنقنا لمن بعث اعتماد النظام الأساسي آمالهم في العدالة. ذلك دين في عنقنا للأجيال الحاضر والمستقبل التي أنشئت من أجلها المحكمة.

السيد لويس مورينو–أوكامبو*

أود أن أنضم إلى رئيس المحكمة، فيليب كيرش، في تقديم الشكر إلى جمعية الدول الأطراف، والسفير فينافيزر، على تنظيم هذا الحدث، وكذا إلى الأمم المتحدة على استضافة هذا الاحتفال بالذكرى العاشرة.

في روما عام ١٩٩٨، قدمت البلدان التزامها بالعدالة مساهمة منها في تعزيز السلم والأمن الدوليين. وشدد وزير العدل في جنوب أفريقيا على أن إنشاء المحكمة "من شأنه أن يسهم أخيراً في تحقيق السلام الدولي". وأوضح الممثل البرازيلي أن "إنشاء محكمة جنائية دولية لا يمثل علامة بارزة في تطور القانون الجنائي الدولي فحسب، وإنما يشكل أيضا أداة قوية للدبلوماسية الوقائية" وأضاف قائلا "يجب علينا أن لا نفوت هذه الفرصة".

لقد شكلت معاهدة روما عنصرا مستقلا ودائماً لتحقيق العدالة في إطار الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق السلام والأمن الدوليين. وكما ذكر الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في عام ٢٠٠٧،"إن سيادة القانون مبدأ أساسي قامت عليه الأمم المتحدة. ولا يزال هدف الأمم المتحدة متمثلا في إقامة مجتمع من الأمم التي تعمل وفقا للقواعد التي تعزز حقوق الإنسان، وكرامة الإنسان وتسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية. وقد أصبح مفهوم العدالة الجنائية الدولية، وهو مفهوم يقوم على فرضية أن تحقيق العدالة يشكل دعامة متينة للسلام الدائم، عاملا محددا لعمل المنظمة".

وكما قال الأمين العام، على الأمم أن تعمل وفقا للقانون. فالقانون ليس لقاعة المحكمة وكفى. بل القانون يعبر عما هو صواب وعما هو خطأ بالنسبة للمجتمع، وفي هذه الحالة للمجتمع العالمي. فقبل ١٠ سنوات قررت أكثر من ١٠٠ دولة أن إنهاء الإفلات من العقاب هو الرد الصحيح لمنع أفظع الجرائم. وقبل ٣ سنوات أكد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن العدالة والمساءلة أمر حاسم لتحقيق السلام والأمن بشكل دائم في دارفور.

البشرية تتعلم. فبعد المحرقة، والفظائع التي ارتكبها الخمير الحمر، والإبادة الجماعية في رواندا، كما قال الأمين العام، ها نحن نساهم في إقامة مجتمع عالمي على أساس احترام القانون.

هل من السهل ذلك؟ لا. فهناك توترات عندما نفتح التحقيقات، وعندما نطلب إصدار أوامر التوقيف. وهناك توترات في قاعة المحكمة وتوترات في الميدان. وعلى الرؤساء والوزراء أن يُبينوا عن القيادة والتكيف مع إطار قانوني جديد. ليس الأمر سهلا.

ولكنه ضروري.

* المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.

في روما، قال ممثل الاتحاد الأوروبي "إذا تمكنا من الاتفاق على إنشاء محكمة دائمة فعالة حقا فسنكون قد جعلنا من العالم مكانا أكثر عدلا وأكثر أمانا وسلاما. أكثر عدلا، لأن مرتكبي الفظائع لن يفلتوا من العقاب؛ أكثر أمانا، لأنه سيردع كل من تسول له نفسه أن يتصرف ظنا منه أنه سيُترك بدون عقاب؛ وأكثر سلاما، لأن العلم بتحقق العدالة قد يساعد الضحايا على طي صفحة الماضي وتشجيع جميع الأطراف على المشاركة في عملية المصالحة... نحن على مشارف إنجاز تاريخي... فلنغتنم الآن الفرصة التي منحنا التاريخ إياها، ولنجعل المحكمة أمرا واقعا".

في نيويورك، اليوم، يمكننا أن نقول: إن المحكمة أمر واقع الآن. فلنغتنم هذه الفرصة الجديدة.

يشرفني أن أكون المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. وعلى عاتقي مسؤولية جسيمة لاختيار الحالات التي ستتدخل فيها المحكمة. وقد عُد ذلك في روما من أكثر القضايا حساسية. وقد اخترت بشكل مستقل أخطر الحالات بموجب ولايتنا القضائية، حيث لم يكن هناك أي إجراءات وطنية. واختيار الحالات، في نهاية المطاف، عملية مباشرة. علي تطبيق القانون. لا أكثر من ذلك. ولا أقل. هذا ما فعلناه وهذا ما سنواصل فعله.

ونحن نحقق بشأن أول المسؤولين من الناس عن أخطر الجرائم. علينا أن نفعل ذلك أثناء الصراعات الجارية، عندما لا يمكن لأي محكمة وطنية أن تحقق. علينا أن نحول جرائم جماعية بآلاف من الضحايا والجناة إلى حالات واضحة. إلى جانب حماية الشهود، والاحترام الكامل لحقوق المتهمين.

نحن بصدد محاكمة توماس لوبانغا لتجنيده الأطفال وتحويلهم إلى قتلة.

نحن بصدد محاكمة جوزيف كوني وغيره من زعماء جيش الرب للمقاومة لقتلهم مجتمعات بأكملها واغتصابهم الأطفال وخطفهم وتحويلهم إلى رقيق جنسي وقتلة.

نحن بصدد محاكمة جيرمان كاتانغا وماثيو نغودجولو لقتلهما مدنيين واغتصابهما لهم.

نحن بصدد محاكمة جان بيير بيمبا، لشنه حملة من عمليات اغتصاب ونهب.

نحن بصدد محاكمة أحمد هارون وعلي كشيب لقيامهما بأعمال قتل واغتصاب وتعذيب جماعي للمدنيين في القرى.

وطلبنا إصدار مذكرة توقيف بحق عمر البشير بتهمة ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. وندعي أنه بصدد ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية عن طريق الاستتراف.

ونبين أيضا كيف يمكن لنظام التكامل أن يطبق في الممارسة في بلدان مختلفة، ولا سيما في كولومبيا.

المحكمة بصدد بناء أسس نظام جنائي دولي للعالم أجمع، وللقرون المقبلة.

- يشارك الضحايا في جميع المراحل، لهم الحق في إرسال المعلومات إلى المدعي العام ليشكل ذلك أساسا لفتح تحقيق، ولهم الحق في عرض آرائهم وشواغلهم خلال الإجراءات؛ وفي الأسبوع الماضي، قررت غرفة الاستئناف أن بإمكانهم أيضا تقديم الأدلة في بعض الحالات المعينة. وسيستفيدون من نظام شامل للتعويضات.
- وتجري حماية الشهود والضحايا وفقا للمتطلبات القانونية؛ فهي جزء أساسي من مفهوم المحاكمة العادلة؛ وأحد أخطر التحديات التي تواجهنا. وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، لم يصب أي من الشهود أو الموظفين في المحكمة الجنائية الدولية بجروح ولا قُتلوا. ويجب أن يظل الحال كذلك.
- ويجري تنسيق الإجراءات التي تنص على احترام السرية التي يطلبها مقدمو المعلومات لحماية أمن موظفيهم وإجراءات الكشف للدفاع عن جميع المعلومات ذات الصلة والمبرئة بطبيعتها.

وفي هذا الصدد، فإننا نشعر بغاية الامتنان للأمم المتحدة وبخاصة المستشار القانوني نيكولا ميشيل، لما بذلاه من جهود لإيجاد حلول للحالة الخاصة بمحاكمة لوبانغا. ويوم الجمعة الماضي، أحال مكتبي إلى الدائرة الابتدائية رسالة من الأمم المتحدة تبين أنها تستوفي جميع الشروط التي طلبها القضاة من أجل المضي قدما في المحاكمة. والقرار الآن بيد القضاة. ويحدوني الأمل في أنه بعد تقييم صحيح للوثائق سيُنصف ضحايا لوبانغا.

ولكن مهما يحدث، تدل قضية لوبانغا على تشبث المحكمة بمبدأ المحاكمة العادلة. فالمحاكمات العادلة هي ركن شرعيتنا. وليس هناك ما هو أهم من ذلك بالنسبة لمحكمة للعدل.

وكما أوضح ذلك رئيس المحكمة، نحن بصدد تحويل نظام روما الأساسي من وثيقة إلى نظام حي.

النظام الذي أنشئ في روما في تحرك. في قاعة المحكمة وخارجها. وكما قلت يعبر القانون عما هو صواب وعما هو خطأ بالنسبة للمجتمع. ليس القانون للقضاة فقط، فالقانون يوضح للناس ما ينبغي لهم فعله. وهناك حكم للمحكمة الجنائية الدولية سيتردد صداه لدى ما لا يقل عن ١٠٦ من الدول ولدى المواطنين في جميع أنحاء العالم. وينطبق نظام روما الأساسي أيضا على القادة السياسيين الذين يعملون على إيجاد حلول للتراعات الدولية، وعلى الجهات الفاعلة العسكرية، والدبلوماسيين، والمفاوضين. فعلى هؤلاء التكيف. وبصفتي المدعي العام من واجبي تقديم أدلة إلى القضاة وسيبتون في الأسس الموضوعية لهذه الأدلة. سأطبق القانون دون اعتبارات سياسية ولا ينبغي لي أن أتكيف مع الاعتبارات السياسية.

ولتيسير تكيف الجهات الفاعلة الأخرى مع الإطار القانوني، أقدم ما أمكن من الوضوح والقدرة على التنبؤ. فقد أعلنت عن استراتيجيتي في مجال الادعاء، بما فيها التركيز على أول المسؤولين وعدد القضايا والتحقيقات التي توقعها مكتبي. في حالة دارفور أعلنت عن خطواتي التالية في إحاطات لمجلس الأمن. وعلى

سبيل المثال، في كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٧ أبلغت المجلس بشأن إعداد القضية الثانية والتركيز عليها وهي القضية التي عرضتها على القضاة قبل ثلاثة أيام فقط.

هناك انجازات كبيرة في مجال تنفيذ نظام روما الأساسي من جانب مختلف الجهات الفاعلة. فجيوش العالم، حتى جيوش البلدان غير الموقعة، بصدد تكييف لوائحها مع ما هو صحيح، متجنبةً بذلك إمكانية ارتكاب أفرادها أعمالاً من شأنها أن تقع ضمن اختصاص المحكمة. هذه هي الطريقة لوقف الجرائم. فالقانون يفرق بين الجندي والإرهابي، وبين الشرطي والمجرم.

لقد كانت قدرة الدول الأطراف على توقيف الأفراد أمراً مسترعياً للانتباه. فقد نفذت جمهورية الكونغو الديمقراطية وبلجيكا أمر التوقيف الصادر عن القضاة، مُظهرتين نظام روما الأساسي في مرحلة التطبيق.

بإمكاننا عمل المزيد من أجل توقيف الأفراد المتمتعين بالحماية العسكرية أو السياسية. ولا يمكن للصعوبات أن تؤدي بنا إلى تغيير جوهر القانون والتزامنا بتنفيذه.

إن قضية جوزيف كوني مثال عما لا يجوز لنا فعله. فكوني يستغل الوقت وموارد محادثات جوبا للترويج لأهدافه الإجرامية. وهو الآن يلحق الأذى بجيل جديد من الضحايا ويهدد استقرار جنوب السودان. فإلى متى سيستغل كوني، المتهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، المفاوضات لاستعادة السلطة والهجوم من جديد؟ إننا بحاجة إلى استراتيجية مختلفة تشمل وقف شبكات الإمداد بالمال والسلاح وتشجيع عمليات الانشقاق عن جيش الرب للمقاومة.

علينا أن نَحدث وننسق استراتيجياتنا لإدارة النزاعات القديمة باستخدام الإطار الجديد الذي أنشأه نظام روما الأساسي. ذلك أن العدالة الدولية والعدالة الوطنية والبحث عن الحقيقة ومفاوضات السلام عوامل بإمكانها بل من واجبها العمل سوية؛ فهي لا تستثني بعضها بعضا؛ ويجب دمجها.

على مديري النزاعات احترام الإطار القانوني الجديد؛ إذ لا يمكن تجاهل قرارات القضاة. لا أحد من المفاوضين يجور له نقض قرارات القضاة. وعندما يصدر القضاة أمرا بالتوقيف، لا تصبح المسألة متعلقة بما إذا كان ينبغي توقيف المتهمين أم لا. إنما الأمر يتعلق بكيفية التوقيف وتوقيته.

لا تزال أكبر التحديات قادمة. ففي دارفور، طلبت إصدار أمر بالتوقيف ضد الرئيس البشير. وحسب الأدلة التي لدينا، يتعرض اليوم ٢,٥ مليون شخص، منهم جزء كبير من الفئات الإثنية للفور والمساليت والزغاوة، لأشد الأذى البدني والنفسي وإلى ظروف قُدرت لتدميرهم بدنياً. إنهم يصارعون من أجل البقاء لأن الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية تقدم إليهم المساعدة. ولا يقدم البشير إليهم أي مساعدة تُذكر؛ بل على العكس من ذلك يعرقل رجاله المساعدة الإنسانية ويشجعون على زعزعة الاستقرار في المخيمات. قوات البشير تغتصب البنات والنساء كل يوم في المخيمات وحواليها.

و للبشير كل الحقوق في تقديم ملاحظاته القانونية إلى المحكمة.

و القرار بيد القضاة.

طلبي هو أن ينفذ السودان نفسه قرارات المحكمة. وإذا رفض، فعلى عاتق المنظمات الإقليمية مسؤولية كبيرة لإيجاد الحلول. لقد زرت بلدانا أفريقية وعربية في الأشهر الأخيرة موضحا جوهر التحقيق الذي أجريته. ولقد تعبوا من ازدواجية المقاييس؛ لأعدائي العدالة؛ ولأصدقائي الحماية؛ للضعيف العدالة؛ وللقوي الإفلات من العقاب. هذه فرصة لوضع مقاييس لعدالة واحدة، للجميع. وقد يكون ذلك إسهامنا. فعندما تكون لدينا ولاية قضائية، نحقق ونلاحق، مطبقين المقاييس ذاتها. ليس في المحكمة حكومات ومتمردون، ليس في المحكمة منتصرون ومدحورون، ليس فيها أصدقاء وأعداء. هناك قانون واحد، يسري على الجميع.

المحكمة الجنائية الدولية فرصة فريدة للعالم لكي يلتئم. لحماية كل مواطن في العالم. وكما قال وزير العدل في جنوب أفريقيا "للمساهمة في تحقيق السلام الدولي."

أعلم أن هناك من يشكك. ويقول هذا مستحيل. أو هناك من يقول: ماذا عساي أن أفعله؟

لكل منا دور يقوم به. فلن يكفي القضاة والمدعون العامون، والدول والمنظمات الدولية؛ نحتاج إلى مواطنين عالميين لإنشاء مجتمع عالمي.

نحتاج إلى مواطنين يدركون المعنى المعاصر لكلمة "مجتمع". في القرن الحادي والعشرين مجتمعي هو حيي، مدينتي، بلدي، منطقتي وعالمي.

وسيغير الأفراد الوضع.

سيتجرأ المدافعون عن حقوق الإنسان والضحايا على الكلام.

سيضيف الدبلوماسيون الشباب بندا إضافيا إلى "نقاط الحديث" التي يقدمونها إلى الوزراء لاجتماعاتهم الثنائية.

وسيقرر الوزراء، يوما ما، في كوبنهاغن، في سان خوسيه، في طوكيو، في داكار، أن يقرأوا فعلا هذا البند المضاف. مجرد تذكرة إلى محاوريهم بأن العالم لا يغض الطرف.

لقد كان الأفراد دائما للوضع مغيرين.

ودعوني أختم بالإشارة إلى قوة أحد المواطنين: رافاييل ليمكين. كان مجرد مواطن. مواطن قرر أن يفعل شيئا.

وضع لنفسه مهمة: "مهمتي الأساسية في الحياة هي وضع قانون يسري على الأمم يحمي الفئات القومية، والعرقية والدينية من الدمار". عمل بدون كلل من أجل الترويج لمعاهدة تحظر جريمة الإبادة الجماعية.

أرسل آلافا من الرسائل الخطية إلى السفراء. قال فيها وهذا نصه: "تعلمت أن أحب العقبات بأن أجعل منها اختبارا لقوتي الأخلاقية."

أتعلمون ما الذي حصل؟

نجح ليمكين.

وقعت اتفاقية حظر الإبادة الجماعية عام ١٩٤٨. نجح ليمكين.

واعتمدت في ١٩٩٨ معاهدة روما، المنشئة لمحكمة دائمة لملاحقة مرتكبي جريمة الإبادة الجماعية. بعد ذلك بعشر سنين صارت المحكمة تعمل. نجح ليمكين. بإمكان البشرية أن تتعلم.

السيدة سيمون فيل*

بعد عشر سنوات من اعتماد نظام روما الأساسي، يظل هذا النظام أملاً لمئات الآلاف من الضحايا، وتهديداً لجلاديهم.

قد يستغرب البعض لبطء الإجراءات القضائية، وقد يتساءلون عن صعوبات تفسير نظام روما الأساسي والنظام الداخلي وقواعد الإثبات. بيد أنه يجدر التذكير ولا شك في هذا الصدد بالبعد الحقيقي لنظام روما الأساسي: فهو لم ينشئ ولاية قضائية جنائية دولية دائمة وذات طابع عالمي فحسب؛ ولم يضع نظاما عالميا للعدالة الجنائية الدولية يشمل جميع النظم القضائية الوطنية فحسب، ولكنه أعطى – وهذا هو الأهم – للضحايا المكانة التي يستحقونها في المحاكمة وخارجها، بفضل تدخل الصندوق الاستئماني للضحايا. فعمل نظام بهذا الطموح سيتطلب وقتا، وتعديلات، ومحاولات لا بد منها.

لقد أُنجز الكثير أصلا، لكن الأصعب ما يزال ينبغي القيام به: ففي إطار احترام حق كل فرد في محاكمة عادلة، يتعين على المحكمة محاكمة الذين تلاحقهم بدون هوادة، ولكن علينا أيضا أن نلبي احتياجات ضحايا أبشع الجرائم، وإلا ظلت العدالة ناقصة.

وأود أن أذكر بشهادة مؤثرة لإحدى هؤلاء الضحايا العديدين، وهي شهادة السيدة إستير موجاوايو. ما زلت أتذكر لقاءنا، المؤثر جداً، وكلماتها التي أدانت بها بشكل خاص تجاهل العدالة الدولية للضحايا. تحدثت عن الظلم الشديد الذي حاق بالنساء الناجيات اللواتي اغتصبن، وأُصبن بعد ذلك بالإيدز، لكن لم يكن لهن سبيل إلى الرعاية، بينما يستفيد المعتدون عليهن من العلاج الطبي في زنزانات مركز الاحتجاز التابع للأمم المتحدة: "يعالجهم المجتمع الدولي. بينما لا حق لضحاياهم الذين جاؤوا للشهادة في المحكمة. سوى الحق في الموت. أي عدالة هاته؟".

لقد عرفت البلدان المؤسسة لنظام روما الأساسي كيف تستخلص الدروس من أخطاء الماضي، ويشهد على ذلك بشكل ملموس الدعم الذي يتلقاه منكم صندوق الضحايا.

أود أن أذكر بالدور الرئيسي والابتكاري الذي يتعين أن يقوم به الصندوق الاستئماني للضحايا. إنه جزء لا يتجزأ من نظام روما الأساسي، ومصيره مرتبط بمصير المحكمة ارتباطا وثيقاً، وبالتالي فإن مهمته متميزة للغاية: فهو لا يرمي إلى تيسير عملية دفع التعويضات التي تحكم بها المحكمة لفائدة الضحايا فقط، ولكنه يمكن أيضا من تنفيذ مشاريع لفائدة ضحايا الجرائم المعترف بها ضمن اختصاص المحكمة، دون أن يكون هؤلاء الضحايا طرفا بالضرورة في إحدى الإجراءات المعروضة على المحكمة.

* بيان تلاه السيد أندريه لابيريير، باسم السيدة سيمون فيل، رئيسة مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا.

هذا إنجاز كبير فيما يتعلق بتلبية احتياجات الضحايا، التي لا يمكن تلبيتها بمجرد إصدار الأحكام عن المحكمة ضد المسؤولين عن أبشع الجرائم.

من الواضح أن الصندوق لن يستطيع دفع التعويض الكامل لمئات الآلاف من ضحايا هذه الجرائم وتعويضهم شخصيا عن معاناتهم. ولكن من خلال إجراءات ملموسة لفائدة فئات الضحايا الأشد تضررا، ومدهم بالمساعدة المادية ووسائل إعادة التكيف البدني وكذا منحهم عند الاقتضاء دعما نفسياً، أو مساعدتهم على إعادة الاندماج في مجتمعهم الأصلي، يقدم الصندوق إلى الضحايا الدليل على أن نظام روما الأساسي لم يحصر هدفه في ملاحقة المجرمين وإدانتهم فحسب وإنما هدفه أيضا تقديم المساعدة المادية إلى الضحايا من أجل إعادة بناء حياتهم.

وحتى اليوم، وافق قضاة المحكمة على ١٨ مشروعا في أوغندا وعلى ١٦ مشروعا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي مشاريع ستفيد مئات الآلاف من الضحايا الذين لولا ذلك لظلوا في طي النسيان، كما لاحظنا ذلك مرات ومرات في الماضي. وفي الوقت الذي ألقي فيه هذه الكلمات، وبفضل أعمال الصندوق في الميدان، استعاد عدد متزايد من الضحايا الذين أعطبوا وأهينوا وأذلوا حياتهم العادية، وقدرة بدنية ونفسية على العمل مكنتهم من استعادة مكانهم في المجتمع ومن استرجاع الكرامة التي أُريد حرمانهم إياها عبر الجرائم البشعة التي ارتُكبت في حقهم.

هذه بداية ملحوظة، وستتخذ جميع التدابير حتى يتسنى للصندوق الاستئماني لفائدة الضحايا أن يطور أكثر وأكثر وأحسن فأحسن مهمته الحساسة طالما كان هناك ضحايا لهذه الانتهاكات.

وأرى من المفيد أن أؤكد أن الصندوق يخضع لعدة متطلبات: متطلبات قانونية: إذ ليس له من خلال الإجراءات التي يتخذها أن يتدخل في العمل القضائي للمحكمة؛ ومتطلبات متعلقة بالعدل: إذ ليس له أن يفضل فئة من الضحايا على أخرى؛ ومتطلبات إدارية: إذ عليه أن يُبين أمامكم عن إدارة سليمة للأموال التي تفضلتم باستئمانه عليها لفائدة الضحايا. وكما تعلمون، تقوم موارد الصندوق أساساً على تبرعات الدول، التي لولاها لما أمكن فعل شيء.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أغتنم هذه المناسبة لأدعوكم إلى الاستمرار في الالتزام لفائدة الصندوق، وهو الالتزام الذي نُمنئ عليه الذين دعمونا حتى الآن، كما نُمنئ، مسبقا، الذين يعتزمون دعمنا في المستقبل.

وأود أيضا أن أشكر موظفي الأمانة العامة على تفانيهم، وأن أشكر المسجل على تقريره الإداري. ولا يسعني أن أنسى الدور الهام الذي قامت به المنظمات غير الحكومية عبر دعمها التقني ودفاعها عن الضحايا.

وأخيراً، أغتنم هذا اليوم الخاص جداً لكي أهنئ صاحب السعادة السيد آرثر روبنسون، الذي يشرفنا أن يكون من بين أعضاء مجلس الإدارة في صندوق الضحايا، على التزامه المطلق إزاء حقوق الإنسان، والعدالة، والضحايا. ولا شك أنه اليوم أهل لهذا الاعتراف.

على الصندوق الاستئماني للضحايا، الذي أتشرف برئاسته، أن يستخلص كل العبر من المهمة التي أوكلت إليه.

وبفضل دعمكم، نعتزم فعل كل شيء لمواصلة مساعدة أشد الضحايا تضرراً، بتنسيق مبادراتنا مع قرارات المحكمة، وفقا لأحكام نظام روما الأساسي، وتطلعات واضعيه: ألا وهي تحقيق عدالة كاملة شاملة.

السيدة روث ويجدنبوش*

يشرفني غاية الشرف أن أتلقى دعوة لمخاطبة هذا الجمهور المتميز باسم الجمعية الوطنية لجمهورية سورينام وشبكة البرلمانيين من أجل عمل عالمي، وهي شبكة من برلمانيي ١٢٣ بلداً من جميع مناطق العالم.

منذ ١٩٩٨، ويوم ١٧ تموز/يوليه يشكل يوم احتفال لمنظمتنا، ولكن أن أقف أمامكم، لأول مرة بصفتي عضوا في برلمان يمثل دولة طرفاً فذاك مبعث سعادة بالغة لدي.

دخلت ميدان السياسة في ١٩٨٧ حيث أعطيت أولوية قصوى للعمل مع أعضاء آخرين في البرلمان من أجل استعادة حكم القانون والديمقراطية في بلدي بعد سنوات عصيبة من الدكتاتورية العسكرية.

وفي ١٩٩٢، عينني رئيس جمهورية سورينام مُنظمة لاجتماعات قضايا حقوق الإنسان، حيث أقوم بدور الوسيط بين الرئيس وأسرة المدنيين الذين اغتيلوا في أثناء الحكم الدكتاتوري.

وبتلك الصفة وبصفتي ناشطة في مجال حقوق الإنسان، دعمت كل جهد من أجل التحقيق بشأن الجرائم ضد الإنسانية التي وقعت في تلك الفترة وتقديم مرتكبيها أمام العدالة. غير أن ذلك لم يكن كافياً.

ما زلنا نواجه بشكل يومي تقريباً أبشع الجرائم التي تهدد السلام، والأمن والرفاه في العالم.

إن سورينام وبقية العالم في أشد الحاجة إلى محكمة مستقلة دائمة غير سياسية بحجم المحكمة الجنائية الدولية من أجل حماية الأفراد والجماعات إذا لم تكن للنظم القضائية الوطنية قدرة أو رغبة في هذا الصدد.

في أثناء السنوات العشر من حملتي بمساعدة شبكة البرلمانيين من أجل عمل عالمي لكي تصدق سورينام على نظام روما الأساسي، واجهتنا قوانين وسياسات اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٢ تفرض "عقوبات" على البلدان التي تنضم إلى نظام روما الأساسي دون أن تدخل مع الولايات المتحدة في اتفاقات ثنائية بشأن عدم التسليم. وقمنا نحن، أعضاء البرلمان من المعارضة والحكومة، إلى جانب زملائنا من ترينيداد وتوباغو، وبربادوس، وبوليفيا، والبرازيل، وكوستاريكا، وإكوادور، والمكسيك، وباراغواي، وبيرو، وأوروغواي، وكينيا، ومالي، والنيجر، وجنوب أفريقيا، وتترانيا، وساموا بمقاومة فعلية لهذا الاتفاق على أساس أنه سينال من هدف مكافحة الإفلات من العقاب ومن مبدأ مساواة الجميع أمام القانون وهو مبدأ قامت عليه المحكمة الجنائية الدولية.

وعليه أنا مرتاحة جدا لكون موقفنا المبدئي المناصر لحماية وحدة نظام روما الأساسي، من بين عوامل أخرى، مثل الدعم القوي الذي قدمه الاتحاد الأوروبي للمحكمة الجنائية الدولية، قد شكل مساهمة حاسمة في قرار مجلس الكونغرس والإدارة بالولايات المتحدة والقاضي بإجراء تغيير كبير على قوانين الولايات المتحدة وسياساتها فيما يتعلق بقرار شركائها المشاركة في نظم المحكمة الجنائية الدولية.

* عضو برلمان سورينام، شبكة البرلمانيين من أجل عمل عالمي.

اليوم يوم احتفال لبلدي لأننا الدولة الطرف ١٠٧ في نظام روما الأساسي. إنه يوم احتفال للمجتمع العالمي لأن لديه مؤسسة مثل المحكمة الجنائية الدولية تطبق مبادئ قد تبني، على الصعيدين المحلي والدولي، تفاعلات بين الأفراد والمؤسسات والأمم على أساس حكم القانون.

نحن ندرك أن هناك العديد من التحديات أمام المحكمة الجنائية الدولية. ولأنني برلمانية أنا مع الحوار الصريح. نعلم أن البعض يرى أن أوامر التوقيف التي أصدرها المدعي العام قد تنال أو تضر بنتيجة عملية السلام.

ولكن ليكن من الواضح أننا، نحن الدول الأطراف قد التزمنا بمحكمة جنائية دولية مستقلة بواجبات محددة، وعلينا الآن أن نمنح المدعي العام كامل الدعم من أجل القيام بأي شيء ضروري من الناحية القانونية لإنصاف الضحايا الذين وضعوا حياتهم في أيدينا.

لقد بينت قضيتا *ميلوزوفيتش وتشارلز تايلور* أن "تأجيل العدالة" مضر بالسلام وأن تأكيد مفهوم المسؤولية الجنائية الفردية يحقق السلام الدائم على أساس حقوق الإنسان العالمية، بما فيها الحق في العدالة. وانطلاقا من فهمنا للقانون المعمول به والمنصوص عليه في نظام روما الأساسي، يكون الوقت مناسباً لإصدار أمر بالتوقيف كلما توفرت الأدلة للملاحقة، والبحث عن الحقيقة وإعداد محاكمة عادلة.

ينطبق النظام الأساسي اليوم على ١٠٧ من البلدان وعلى رعاياها. وفي قضية واحدة هي قضية دارفور/السودان، يعد النظام الأساسي ملزماً لدولة غير طرف، نتيجة قرار اتخذه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ويقضي بأن الحالة في دارفور تشكل تهديدا للسلام الدولي، مما يتيح للمجلس استخدام سلطاته المنصوص عليها في الفصل السابع لبدء الاختصاص القضائي للمحكمة. وفي حالة أخرى، كوت ديفوار، وبفضل تعبئة البرلمانيين، قبلت دولة غير طرف الاختصاص القضائي للمحكمة بالنسبة للجرائم المدعى ارتكابها في أثناء النزاع المسلح الداخلي في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧.

ومن ناحية أخرى، سبق للمحكمة أن كان لها أثر هام في ردع ارتكاب الفظائع من خلال تغيير سلوك الذين يتخذون القرارات، كما تسنى لنا نحن في شبكة البرلمانيين من أجل عمل عالمي معرفته عبر الرسائل الواردة من واضعي السياسات. وفي بعض البلدان، استعرضت السلطات المدنية والعسكرية قواعد الاشتباك للقوات المسلحة من أجل امتثال معايير نظام روما الأساسي. وفي بلدان عديدة، فُهمت بشكل جيد الرسالة المتعلقة بوجود محكمة دائمة الآن باختصاص قضائي على أخطر القضايا التي تشكل مصدر قلق على الصعيد الدولي وساعدت الرسالة من التخفيف من حدة أعمال العنف، كما حدث في كينيا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ وفي كوت ديفوار في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

ولكن من أجل تمكين المحكمة من كامل طاقاتها للوفاء بولايتها، أناشد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ال ٨٥، ومنها الدول الأربعون الموقعة على نظام روما الأساسي، التي لم تنضم بعد أن تفعل ذلك، من أجل تعزيز عالمية وفعالية النظام الجديد للعدالة الجنائية الدولية.

إن شبكة البرلمانيين من أجل عمل عالمي مدينة للغاية لأحد رجال الدولة في المنطقة، منطقة البحر الكاريبي، أكثر من أي أحد من أعضائها منذ أول يوم أصبح فيه إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة أولوية سياسية في جدول أعمال شبكتنا العالمية. هذا الرجل هو السيد آرثر ن. ر. روبنسون من ترينيداد وتوباغو، عضو مجلس شبكة البرلمانيين من أجل عمل عالمي في أواخر الثمانينيات الذي أنشأ برنامج القانون الدولي وحقوق الإنسان وحملة المحكمة الجنائية الدولية لفائدة شبكتنا عام ١٩٨٩.

السيد روبنسون، ألهمتمونا جميعا بالتزامكم وعزمكم، وها نحن هنا نواصل قضية حقوق الإنسان والعدالة التي أعطيتموها بعدا برلمانيا دوليا وبعدا حكوميا دوليا والتي لا تزال تجمعنا اليوم.

كما ذكرت في عرضي الذي قدمته في ٦ حزيران/يونيه في أثناء الحلقة الدراسية البرلمانية الإقليمية لباراماريبو بشأن المحكمة الجنائية الدولية، قلت لزملائي في شبكة البرلمانيين من أجل عمل عالمي من منطقة الأمريكتين والبحر الكاريبي:

"عندما ستحتفي سورينام في ١٧ تموز/يوليه بالذكرى العاشرة لنظام روما الأساسي، سيكون بوسعكم أن تقولوا لناخبيكم، وأصدقائكم وأسرتكم: كنت في الدولة الطرف ١٠٧ في نظام روما الأساسي!

اليوم، صدق الوعد: لم تكن سورينام في روما عام ١٩٩٨، ولكن في ٢٠٠٨ نظام روما الأساسي في سورينام، بكامل قوة القانون.

السيد بيل بيس*

في جميع أنحاء العالم يستضيف التحالف والحكومات احتفالات بالذكرى العاشرة لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وفي بداية هذا اليوم، في جنوب أفريقيا، كان القاضي نافي بيلاي، ونائب المدعي العام فاتو بنسودا، والقس ديسموند توتو من المتكلمين الرئيسيين؛ غير أن احتفالات أخرى تجري في إيران، وبنن، وإندونيسيا، وغواتيمالا، ومولدوفا، والهند، وأوكرانيا، ونيجيريا؛ في الأسبوع الماضي بقصر السلام. وأعتقد أن معظمنا من الذين كانوا في روما مساء يوم الجمعة ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٨ لحضور مؤتمر الأمم المتحدة لاعتماد معاهدة إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، لن يعيش أبداً لحظة أخرى مثل هذه في حياتنا. لم أر أبداً مثل هذه المشاعر الجياشة والاحتفال في أي مؤتمر حكومي دولي. أدركنا لحظة اعتماد المعاهدة أننا كنا بصدد صنع التاريخ وتحديه في آن واحد.

لا شيء في السنوات العشر الماضية عكر صفو هذه القناعة. وأعتقد أن اليوم هو إنجاز هام وتاريخي كما كان ذلك اليوم المشهود الحافل بالتوترات. والواقع أن ذلك يبدو أقرب إلى المعجزة الآن مما كان من قبل. فالتطورات الجغرافية السياسية المخيفة التي حصلت في السنوات الثماني الماضية تعني الكثير الكثير، ولكنها تعني أيضا أنه لو أن النظام الأساسي لم يعتمد في روما، لما كانت هناك معاهدة، ولما كانت هناك محكمة جنائية دولية.

وأعتقد أن التاريخ سيحتفي كثيرا بهبة السلام التي أنعم بها هذا الجمع العظيم من واضعي القوانين في العالم – من الحكومات، والمنظمات الدولية والمجتمع المدني. فقد عادلت هذه الهبة عشرة آلاف من نصر "أجنكور" أو من "كؤوس العالم" ويجب ألا نخجل من هذا الإنجاز... أو المسؤولية.

يشرفني أن أتكلم باسم تحالف المنظمات غير الحكومية من أجل المحكمة الجنائية الدولية الذي أثبت أنه من أنجح شبكات المجتمع المدني والحملات في العالم. فقد عمل التحالف بشكل وثيق عبر المنظمات غير الحكومية الأعضاء فيه وكانوا آنذاك ٨٠٠ منظمة وتعدادها الآن ٢٥٠٠ منظمة في جميع أنحاء العالم، ومع الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية الشبيهة في توجهها، ومنظومة الأمم المتحدة، والبرلمانيين ووسائط الإعلام في كل مرحلة من عملية وضع المعاهدة وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية.

وفي بياني الشفوي والكتابي، في ختام احتفال هذا الصباح، سأعلق على الإنجازات الباهرة التي يمثلها نظام روما الأساسي، وعلى القضايا والتحديات المقبلة. ولا يسعني أن أتحدث في كلمتي الموجزة سوى عن بضعة قضايا فقط، ولذلك أود أن أذكر العمل الكبير والحاسم الذي لم تكمله جمعية الدول الأطراف، وأهمها، في نظري، التكامل والتعاون، مع ذكر خاص لقضايا التعاون بين المحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة؛ وأيضا استمرار ضرورة الضغط من أجل تحقيق العالمية في التصديق وقوانين التنفيذ الوطنية؛ وختاماً أود أن أشير إلى ترابط نظام روما الأساسي، والمحكمة الجنائية الدولية وغير ذلك من أدوات ومبادرات السلام.

* منظم اجتماعات تحالف المنظمات غير الحكومية للمحكمة الجنائية الدولية.

نظام روما الأساسي، الأمن البشري، الديمقراطية الدولية ، المبادرة الحكومية الدولية الفريدة. فعلى غرار مبادرات 'الأمن البشري' الأخرى التي اتخذت منذ نهاية الحرب الباردة، شكل نظام روما الأساسي إنجازاً لظاهرة جيوسياسية جديدة قوية – ألا وهي عمل ديمقراطيات ذات سلطة صغيرة ومتوسطة من جميع المناطق والنظم القانونية في شراكة غير رسمية مع منظمات المجتمع المدني من الجنوب والشمال من أجل وضع قوانين ومنظمات دولية جديدة لها من السلطة والموارد ما تواجه به التحديات العالمية المتجذرة. والرؤية هي وضع قوانين جديدة لها فرصة للنجاح، ثم إقناع القوى الكبرى، والحكومات المتسلطة وغيرها من الحكومات المعارضة من أجل الانضمام. وإن نظام روما الأساسي والمحكمة الجنائية الدولية مثال بارز على هذا النهج الجديد الأكثر ديمقراطية إزاء الإدارة العالمية.

عمل غير مكتمل. أدى النجاح المذهل لاعتماد نظام روما الأساسي في ختام مؤتمر الأسابيع الخمسة لعام ١٩٩٨ وضمان ٦٠ تصديقا في أقل من أربع سنوات — قبل الموعد المتوقع بما لا يقل عن عقد من الزمن — إلى دخول نظام روما الأساسي حيز النفاذ ولما تكمل الحكومات أعمالها التحضيرية. بيد أن هذا "التقصير" ينبغي فهمه في سياق افتراض أنه لولا اعتماد المعاهدة والتصديق عليها لما تم ذلك، لا أحد تقريبا يعتقد أننا كنا سنجتمع هنا اليوم، أي لما كانت هناك معاهدة أو محكمة جنائية دولية. للأسف، قلصت جمعية الدول الأطراف الجديدة فترة الأسابيع الستة أو الثمانية من الاجتماعات التحضيرية إلى أسبوع واحد اعتبارا من عام ٢٠٠٣ — وتبلغ الآن أسبوعين. غير أنني أعتقد أن سنتين من العمل إلى أربع ظلت عملا غير مكتمل.

التعاون، الدمج، التكامل، تعزيز العالمية. طويلة جداً هي قائمة الأعمال غير المكتملة لجمعية الدول الأطراف، غير أنني أود أن أؤكد أربعة جوانب بوصفها تحديات حاسمة في المستقبل وهي: التعاون، والتعميم، والتكامل، وتعزيز العالمية.

التعاون. لا يمكن للمحكمة الجنائية الدولية أن تنجح بدون تعاون حاسم للدول والمنظمات الدولية. وبما أن فريقا سابقا، فيه زميلي ريتشارد ديكر من منظمة رصد حقوق الإنسان، قد تناول هذه المسألة، فسأكتفي بالإشارة من جديد إلى أنه حسب التقرير الممتاز المتعلق بالتعاون الذي اعتمدته جمعية الدول الأطراف الأخيرة، ثمة ٣١ توصية من سبعة مجموعات متعلقة بالتعاون بين الدول الأطراف والمحكمة، و٣٥ توصية متعلقة بالتعاون بين المحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة والدول الأطراف في سياق الأمم المتحدة يتعين تنفيذها[1]. وستتطلب هذه التوصيات سنوات من المفاوضات والجهود على صعيد جمعية الدول الأطراف، والأمم المتحدة، وعلى الصعيد الثنائي والمتعدد الأطراف. سنوات!

الدمج. أُفرط في قصر المحكمة الجنائية الدولية على المكاتب القانونية لوزارات الشؤون الخارجية ويجب دمجها في جميع وزارات الحكومات. لذا من المهم إقامة شبكات تسمح بتبادل المعلومات والمعرفة وتولد القدرة على الاستجابة لاحتياجات ملموسة، مثل طلبات التعاون. وفي هذا الصدد، أوصت جمعية الدول الأطراف بأن تنشئ الدول الأطراف نوعا من الهيكل التنسيقي الذي يُعهد إليه بحل النزاعات القائمة بين مختلف الكيانات الوطنية والناجمة

(١) تقرير المكتب بشأن التعاون، (ICC-ASP/6/21)، بتاريخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

من تضارب الأولويات والمصالح. وقد وصفت الحكومة البلجيكية مؤخراً نهج 'فرقة العمل' الذي أخذت به ويسمح بالاستجابة السريعة لأمر بالتوقيف صدر مؤخرا عن المحكمة الجنائية الدولية. وعلى غرار ذلك، فإن دمج نظام روما الأساسي ضمن الأهداف السياسية للدول الأطراف لعملها في المنظمات الإقليمية والدولية سيحسن بشكل هائل من الدعم المقدم إلى نظام روما الأساسي والمحكمة الجنائية الدولية.

التكامل. التكامل أساس النظام الجديد للعدالة الجنائية الدولية الذي أطلقه نظام روما الأساسي. ويقوم هذا النظام على مبدأ ينص على وجوب عدم ترك أبشع الجرائم تمر بدون عقاب وأن التحقيق بشأن هذه الجرائم ومقاضاة مرتكبيها واجب، في المقام الأول، على جميع الدول عبر نظمها القانونية الوطنية، وإن تخلفت عن ذلك، أو عجزت، فعلى المجتمع الدولي والمحكمة الجنائية الدولية تحمل المسؤولية. ويعد التنفيذ الكامل لهذا المبدأ أهم تحد يواجهه نظام روما الأساسي. ولا يزال على الحكومات وغيرها القيام بالكثير الكثير من العمل من أجل تعريف التكامل وتفعيله بشكل تام. وفي تطور مهم جداً، وبينما ينص نظام روما الأساسي على المسؤولية الفردية عن جرائم الحرب، والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، اتفق جميع رؤساء الحكومات في مؤتمر قمة الأمم المتحدة الإصلاحي لعام ٢٠٠٥ على مذهب جديد لمسؤولية الدول والمجتمع الدولي عن الجرائم ذاتها، دُعيت مسؤولية الحماية.

وحتى في الحالات التي تعمل فيها المحكمة، لا تستهدف في تحقيقاتها وملاحقاتها سوى الأفراد الذين يتحملون أشد المسؤولية عن الجرائم المرتكبة في حالة ما. وبالتالي، إذا لم تتخذ النظم القضائية الوطنية ما يجب من إجراءات، فلن تُغلق فجوة كبرى في مجال الإفلات من العقاب وتشمل الجناة في المراتب المتوسطة والدنيا.

وعلاوة على ذلك، لا تقع المسؤولية على الجهاز القضائي الوطني فحسب؛ فتنفيذ مبدأ التكامل مهمة طموحة تتطلب موارد وآليات كثيرا ما لا تكون متاحة للدول التي تعاني الحروب والنزاعات. لذا يواجه المجتمع الدولي تحدياً كبيراً في العمل على بذل الجهود المتعلقة بتكملة نظام روما الأساسي من محاكمات، وآليات للعدالة الانتقالية، وسرعة استجابة العدالة، وقضاء عالمي، وما إلى ذلك.

العالمية والتنفيذ. أدركت جمعية الدول الأطراف أن عالمية التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وتنفيذه بالكامل أمر مهم إذا أردنا تحقيق العدالة والنجاح في مكافحة الإفلات من العقاب. ولقد كان سجل التصديق باهراً، إذ صدقت ١٠٠ دولة على نظام روما الأساسي وانضمت ٤٠ دولة أخرى إليه في سبع سنين، لكن الكثير لا يزال ينبغي القيام به من أجل تعزيز عالمية انضمام الدول الأطراف إلى نظام روما الأساسي وتنفيذها له بالكامل. ولقد فشلت "الحرب" الطاحنة التي شنتها قوة كبرى على نظام روما الأساسي والمحكمة الجنائية الدولية، وتبدو الآفاق إيجابية جداً لوقوع تحول رسمي وبناء في سياسة تلك الحكومة في السنتين القادمتين. بيد أن التوصل إلى التصديق من خلال مقاومة القوى الكبرى والعديد من الحكومات غير الديمقراطية والقمعية سيتطلب سنوات من تنسيق جهود الدول والمحكمة الجنائية الدولية.

ترابط أدوات السلام. ثمة تحد آخر أريد أن أثيره ويتعلق بترابط ما يدعى مجموعة أدوات السلام، لا سيما تلك التطورات الكبرى التي وقعت منذ انتهاء الحرب الباردة. ففي السنتين الأخيرتين كُتب وقيل الكثير عن التنازع المزعوم

بين صنع السلام والعدالة، الذي وصفه الأمينان العامان الأخيران وغيرهما بدقة على أنه قطيعة مغلوطة. فمنذ ١٩٩١، وقعت تطورات وتحسنات كبرى في مجال حفظ السلام، وإنفاذ السلام، والمساعي الحميدة، والدبلوماسية الهادئة، وصنع السلام، وفيما يخص جزاءات أكثر إنسانية وفعالية، وفي مبادرات السلام التي تتخذها المنظمات الإقليمية وقدرتها في مجال السلام، وفي بناء السلام، في العديد العديد من المجالات، منها بطبيعة الحال العدالة الجنائية. وكما قد تظنون، أعتقد أن العدالة الدولية إنجاز بارز حيث يمنح سببا جذريا لتخفيف كامل طيف السلام والأمن – من منع وردع، ووقف للنزاع، وبناء للسلام ومصالحة.

وبشكل عرضي، أبانت كوستاريكا، منذ ثلاثة أسابيع، عن جانب حاسم آخر من الإصلاحات في تطبيق نظام روما الأساسي، وفي هذه الحالة، في تطوير أساليب عمل مجلس الأمن.

إن مواجهة مختلف أدوات السلام لبعضها البعض هو بالتحديد عكس ما ينبغي لمسؤولي الحكومات والمنظمات الدولية فعله. وكما هو الشأن في طيف التعاون فيما يخص نظام روما الأساسي، سيتطلب الأمر سنين لتعلم كيفية التنسيق والترتيب على أفضل وجه لتطبيق هذه الأدوات المعززة المتعلقة بالسلام. وأيضا، أن نفترض (كما يعتقد العديد من مسؤولي الأمم المتحدة) أن معارضي مختلف الأدوات، مثل المحكمة الجنائية الدولية، لا يدركون السياق الكامل هو أمر غير دقيق وافتراض مهين. ليست "الأدوات" التي يجب أن تنسق، وإنما مجلس الأمن، والأمانة العامة وغيرهما من الجهات الفاعلة المعنية هي من يجب عليه أن ينسق الأدوات. هل ستحصل أخطاء في التنسيق والتطبيق؟ طبعا؛ ولكننا اليوم في عالم مختلف جداً عما كان عليه منذ ٢٠ عاما فقط.

ولأختم بنقاط ثلاث:

أولا، إن المؤتمر الاستعراضي لنظام روما الأساسي المقرر عقده في ٢٠١٠ هو الإطار الذي ينبغي فيه أثارة العديد من هذه القضايا واعتماد عمليات التصدي لهذه التحديات. وإن التقدم في المفاوضات المتعلقة بتعريف جريمة العدوان وتحديد الاختصاص القضائي بشأنها، إن لم نقل الانتهاء من هذه المفاوضات، دليل على جدية إطار نظام روما الأساسي وهذا المؤتمر المقبل.

هناك سبيل للمضي قدما؛ وجميع هذه التحديات يمكن مواجهتها، ولعل فرصة جيدة للقيام بذلك هي المؤتمر الاستعراضي لنظام روما الأساسي المقرر أن يعقد في النصف الأول من عام ٢٠١٠.

ينبغي للمؤتمر الاستعراضي أن يشكل فرصة للتأكيد من جديد على المبادئ الراسخة في نظام روما الأساسي. وبالتالي بالإضافة إلى المناقشات المتعلقة بالتعديلات التي تحظى بتأييد واسع والمقترح إجراؤها على النظام الأساسي، ينبغي للمؤتمر الاستعراضي أن يسمح بالتأمل بشأن أداء النظام حتى الآن على نحو ما نص عليه نظام روما الأساسي. وينبغي للدول الأطراف أن لا تجعل من المؤتمر فرصة لتقييم عمل المحكمة فحسب بل تجعل منه فرصة لتقييم كيفية تنفيذ الدول الأطراف، والدول الأخرى، والمنظمات الدولية وجهات فاعلة أخرى، عند الاقتضاء، لواجباتها و/أو التزاماتها إزاء النظام الأساسي وإيجاد حلول لتحسين نظام روما الأساسي.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن يتضمن المؤتمر الاستعراضي جزءا رفيع المستوى يمكن أن يحدد مسار المؤتمر من خلال إجراء نقاش سياسي بشأن أثر نظام روما الأساسي.

وعلاوة على ذلك، ينبغي إنشاء آليات ملائمة للتقييم والقياس في المؤتمر الاستعراضي حتى تتمكن الدول الأطراف من المناقشة والالتزام بشأن قضايا من قبيل التعاون وتنفيذ القوانين، والتكامل وفجوة الإفلات من العقاب. وأيضا، يمكن النظر في الأثر الذي خلفته العدالة الجنائية الدولية في الملاحقات الوطنية والمجتمعات المتضررة، بما في ذلك عمليات السلام وبناء السلام (من حيث التصور، والأثر الرادع)، من بين مجالات أخرى.

ثانيا، تتحكم في جمعية الدول الأطراف ديمقراطيات ذات قوة صغيرة ومتوسطة. وكما يدل على ذلك الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، ومجموعة بلدان استراليا وكندا ونيوزيلندا، وعمليات جنوب أمريكا وغيرها من العمليات المشابهة، تعد إمكانية تأثير هذه الأمم في الإدارة الشاملة الإقليمية والديمقراطية وفي القانون وتعزيزها لهما إمكانيةً هائلة! يجب أن ينتهي "توقف" السنوات السبع أو الثماني بسبب ١١ أيلول/سبتمبر!

أساسا، عمر نظام روما الأساسي عشر سنوات، لكن عمر المحكمة ست سنوات فقط بل أربع سنوات في الحقيقة. وقدرة البلدان الديمقراطية "المتشابهة في التوجه" على مواصلة تشكيل هذا النظام الجديد التاريخي للعدالة الجنائية الدولية، هذا النظام القانوني الدولي الجديد، قدرةٌ غير مسبوقة. إنه المضي في تحقيق حلم، أومن به حقا، راود أتباع آينشتاين وغاندي الذين لا ينبغي التقليل من تطلعاتهم بالنسبة للبشرية وعالم خال من الحروب. إن نظام روما الأساسي والمحكمة الجنائية الدولية لأكبر الخطوات التي اتخذتها الحكومات من أجل تحقيق الهدف الأول من ديباجة ميثاق الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٥.

ثالثا، المحكمة الجنائية الدولية والعولمة: تكاد العولمة تحدد دائما في إطار الاقتصاد والمال والإعلام. غير أن هناك في الحقيقة عولمة للديمقراطية، وحقوق الإنسان، وحكم القانون، والعدالة في القرن الأخير. وأود أن أقول إن هذه الجوانب من العولمة تشكل أيضا أسسا للأشكال الأخرى وأن رؤساء الحكومات أيدوا بتوافق الآراء مبدأ أمم متحدة قائمة على ثلاث دعائم هي السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان في مؤتمر القمة لعام ٢٠٠٥. وقد شدد السيد بان، في كلمته التي أثنى فيها على كوفي عنان، على العرى الوثيقة التي تجمع بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان بوصفها الدعامات الثلاث للأمم المتحدة، بدونها لن يتحقق السلام في العالم.

قدرنا، قدر السلام والعدالة وحقوق الإنسان ليس مكتوبا في النجوم. فقد بددت القوى الكبرى وغيرها من الحكومات معظم الإمكانات الكبيرة التي أتاحها انتهاء الحرب الباردة. غير أن ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٨ هو أحد التواريخ الكبرى في تاريخ القانون والسلام الدوليين.

السيد الأمين العام، زملائي، أصحاب السعادة، هذه القاعة، مجلس الوصاية، هي القاعة الصحيحة لهذا الاجتماع – نحن جميعا "أوصياء" على الوعد الذي قُطع في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة وفي نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. علينا أن ننجح!

لينشد بعض شعراء المستقبل:

من اليوم إلى نهاية العالم،

ما من أحد سوانا سيُذكر؛

نحن الثلة، نحن الثلة السعيدة، نحن عصبة ... المشرعين.[٢]

---

(٢) مقتبس من مسرحية هنرى الخامس لشيكسبير.

البرنامج

البرنامج

من الساعة ١١:١٥ صباحاً إلى الساعة ١:٠٠ ظهراً

قاعة مجلس الوصاية

الاجتماع غير الرسمي للدول الأطراف في نظام روما الأساسي (جلسة عامة)

الخطاب الافتتاحي

- صاحب السعادة السيد برونو ستاغنيو أوغارتي، رئيس جمعية الدول الأطراف.

خطابات ألقاها

- صاحب السعادة السيد بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة.
- السيد فيليب كيرش، رئيس المحكمة الجنائية الدولية.
- السيد لويس مورينو- أوكامبو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.
- السيد أندريه لابرييير المدير التنفيذي لأمانة الصندوق الاستئماني للضحايا.
- السيدة روث وايدنبوش، عضو برلمان سورينام، شبكة البرلمانيين من أجل عمل عالمي.
- السيد بيل بيس، منظم اجتماعات تحالف المنظمات غير الحكومية للمحكمة الجنائية الدولية.

حفل تكريمي تقديرا للمساهمة الفعالة للصاحب الفخامة السيد آرثر ن. ر. روبنسون ، الرئيس السابق لجمهورية ترينيداد و توباغو، من أجل قضية العدالة الدولية. القى الخطاب التكريمي السيد بن فيرنسز.

من الساعة ٣:٠٠ عصراً إلى الساعة ٥:٠٠ مساءاً

قاعة مجلس الوصاية

حلقة نقاش (جلسة عامة)

"العدالة الجنائية الدولية عشرة سنوات بعد روما – التوقعات للعقد القادم"

عرض

- السيد لويس مورينو- أوكامبو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية

ستدار المناقشة من قبل صاحب السعادة السيد كريستيان ويناويسير، الرئيس المنتخب لجمعية الدول الأطراف. و سيشارك في المناقشة:

- السيد نيكولاس ميشيل (وكيل الأمين العام للشؤون القانونية).
- سعادة السفير ديفيد شيفر (كبير مفاوضي الولايات المتحدة لنظام روما الأساسي و أستاذ و مدير المركز الدولي لحقوق الإنسان في كلية الحقوق، جامعة نورثويست).

- السيد ريتشارد ديكر (منظمة رصد حقوق الإنسان).
- السيدة نعيمات أحمدي (تحالف إنقاذ دارفور).

من الساعة ٥:٠٠ مساءاً إلى ٦:٠٠ مساءاً

مسرح *Dag Hammarskjöld*

عرض فلم (لمدة ٣٠ دقيقة) "The Reckoning"

مقاطع من فلم وثائقي عن المحكمة الجنائية الدولية من خلال عارضة للصور و يتلو ذلك جزء السؤال و الجواب مع المنتجين: السيد باكو دي أونيس، و السيدة باميلا ياتس، و السيد بيتر كينوي. مقدمة من قبل سعادة السفير فرانك مايور (الممثل الدائم لهولندا لدى الأمم المتحدة).